

المبحث الاول شروط اصدار الاذن بالتفتيش

يشترط لى تصدر النيابة العامة اذنا بتفتيش شخص أو منزل المتهم توافر الشروط الآتية :-

١. أن تكون هناك جناية أو جنحة قد وقعت بالفعل

يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة، ولا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات .

فيلزم أولاً لإجراء التفتيش أو الإذن به من سلطة التحقيق أن تكون هناك جريمة (جناية أو جنحة) قد وقعت بالفعل، فلا يصح التفتيش اذا كان لضبط جريمة مستقبلية سوف تقع حتى ولو قامت الدلائل الكافية على حتمية وقوعها فى المستقبل

وعلى هذا جرى قضاء القضاة

• يلزم لاصدار الاذن بالتفتيش أن تكون هناك جناية أو جنحة قد وقعت بالفعل - مثال •

إذا كان الثابت أن اذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التى باشرها الضابط من أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويلجأ إلى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه، فان مفاد ذلك أن ما أسفرت عنه التحريات التى بنى عليها الإذن تقوم به جريمة احراز جواهر مخدرة للتجار فيها فى مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذى شمله اذن التفتيش، وهو

ما يكفي لتبرير إصداره قانونا، وقول الحكم أن الإذن انما صدر للكشف عن جريمة لم تبرز إلى حيز الوجود هو قول ينطوي على خطأ فى تحصيل معنى العبارات التى صيغ بها هذا الإذن، وقد اشتق من هذا الخطأ خطأ آخر فى الاستدلال للرأى الذى انتهى إليه الحكم فى قبول الدفع بطلان التفتيش، وفى القضاء بالبراءة، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٥ س ١٢ ص ٦٤٨

٠ لا يصح إصدار الإذن بالتفتيش لضبط جريمة مستقبلية، ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل - مثال ٠

الإذن بالتفتيش اجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ولا يصح بالتالى إصداره لضبط جريمة مستقبلية، ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى انه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش، بل كان الإذن قد صدر استنادا إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة، فان الحكم إذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما إذا كان احرازه هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش أم لاحقا له، يكون مشوبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ٢٠

٠ الأمر الصادر من وكيل النيابة العامة بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التى قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع

الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢، هذا

الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع، وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونية سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٣١ ص ٧ ص ١٠٠

• لا يشترط لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبقا بتحقيق .

لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبقا بتحقيق مفتوح، ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ ص ٧ ص ١١٠٥

• الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا .

الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقها قبل إصداره، ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس الحربي.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ ص ٢١٤

• يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ إليه الا في تحقيق مفتوح .

كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ إليه الا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد

تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة، وباشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ س ٨ ص ٤٧١

• متى يعتبر التحقيق مفتوحاً ٩٠٠٠ كلما رأت سلطة التحقيق بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جناية أو جنحة ووجود قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلاً أو شريكاً وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق، إذ يصبح المحقق فى هذه الحالة متصلاً بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولاً له اتخاذ كافة الاجراءات التى تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون فى اتخاذها كعنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي - مثال •

يشترط للانتجاء إلى تفتيش مسكن المتهم إعمالاً لنص للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بديء به فعلاً أو فى حالة فتحه أو بدءه، وتتحقق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جناية أو جنحة ووجود قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلاً أو شريكاً وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق، إذ يصبح المحقق فى هذه الحالة متصلاً بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولاً له اتخاذ كافة الاجراءات التى تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون فى اتخاذها كعنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي ومن ثم فان اصدار وكيل النيابة أمراً بتفتيش مسكن المتهمه بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس فى محضره من أن المتهمه تدير مسكنها للدعارة السرية وانه تحقق من ذلك يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦٠٢

• الأمر الصادر من وكيل النيابة العامة بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً

الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم باحراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر فى ١٠/٣١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التى قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المادة ٧ من القانون ١٥ الصادر فى ٢٦/٦/١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢ من فبراير وقرار النائب العام الصادر فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منتجة لآثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الأحكام العرفية الذى صدر لاحقا لواقعة الدعوي.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨٨

• يجب لقيام النيابة بنفسها أو إذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جنحة، وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله .
ان المفهوم من نص المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات أنه يجب لقيام النيابة بنفسها أو إذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جنحة، وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله فإذا كان الثابت من الوقائع أنه هناك تحقيق ضبطت فى أثناء اجرائه بعض المواد المخدرة، واتهم المتهم بأنه كان مصدر تلك المواد، وانه يتجر فيها، فاستصدر أمر البوليس إذنا من النيابة بتفتيش منزله، ثم ضبط بعض المخدرات، فان هذا التفتيش يكون قد وقع بصفة قانونية لحصوله اثر اكتشاف جريمة معينة هى احراز مواد مخدرة واتهام المتهم الذى فتش منزله فيها.

الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٦ ق جلسة ٢/١١/١٩٣٦ مجموعة الربع قرن بند ٢٨ ص ٣٩٥

• جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد إطلاعها على محضر جميع الاستدلالات، متى رأت كفاية ما تضمنه .

استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد إطلاعها على

محضر جميع الاستدلالات، متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر.

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٠/١١ ص ٨٦٦

الطعن رقم ٣٠٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢ ص ٩ ص ٦٠٢

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ ص ٧٨٢

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٨ ص ١٠ ص ٥٣٥

• وجود جريمة قد وقعت بالفعل - مثال •

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب اليهم المتهم فيها أنهم يتجرون في المواد المخدرة فقام البوليس بالتحري عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيدها من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشتريا مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة، وبناء على ذلك استصدر إذنا من النيابة بتفتيش المنزل الذى يجتمعون فيه وفتشه فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدور اذن النيابة به فى جريمة معينة اعتمادا على قرائن أحوال من شأنها أن تفيده وقوع الجريمة ممن يقيمون فى المنزل الذى حصل تفتيشه واذا فر أحد المتهمين عقب ضبط المخدرات فى هذا المنزل إلى مسكنه، جاز للضابط أن يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة على أساس أن المتهم ضلعا فى جريمة احراز متلبسا بها.

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٠/٥/٣٧ مجموعة الربع قرن بند ٢٩ ص ٣٩٥

• صدور اذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على أبحاث عملت عن هذا المكان لا يمنع صدور اذن آخر بتفتيش أمكنة أخرى للمتهم استنادا إلى هذه الأبحاث نفسها.

ان قيام قرائن على اتهام شخص فى جناية أو جنحة يسوغ اذن النيابة لرجال الضبطية القضائية بتفتيش مسكنه مهما تعدد وصدور اذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على أبحاث عملت عن هذا

المكان لا يمنع صدور اذن آخر بتفتيش أمكنة أخرى للمتهم استنادا إلى هذه الأبحاث نفسها.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٣/٢٧ مجموعة الربع قرن بند ٣٠ ص ٣٩٥

• يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدي عن واقعة معينة .

ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدي عن واقعة معينة تكون جنائية أو جنحة وتسد إلى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية وحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بالجريمة وتقدير الظروف الداعية للتفتيش منوط بالنيابة وللمحاكم حق مراقبتها فى ذلك بالاتفات عن الدليل المستمد من محضر التفتيش كلما تبين لها أنه جاء مخالفا للأصول المقررة له.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/٣ مجموعة الربع قرن بند ٣١ ص ٣٩٥

• اذن النيابة الصادر بتفتيش منزل المتهم لاتهامه ببيع مسروقات - صحيحا لصدوره فى جنحة .
متى كان اذن النيابة الصادر بتفتيش منزل المتهم انما صدر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فانه يكون صحيحا إذ هو قد صدر فى شأن متهم بجنحة.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة الربع قرن بند ٣٢ ص ٣٩٥

• اذن التفتيش لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل .
من المقرر أن الإذن بالتفتيش انما هو اجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه.

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٧ قضائية جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ص ٩٦٥

• نقل المخدر من الجرائم المستمرة - مثال .

جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة، ومن ثم فإن وقوع الجريمة قد بدأ بدائرة محافظة القاهرة، فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة أسيوط التي أصدرت اذن التفتيش ما دام هذا الأذن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ قضائية جلسة ١٩٦٨/٣/٤ س ١٩ ص ٣٢٠

• شراء المخدر جريمة معاقبا عليها غير جريمة الإحراز ولا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم، فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري - مثال •

من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز وإذ كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم، فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري، إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما احراز ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على شراء مستقلا عن الإحراز ولما كان مفاد ما أثبته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أن جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون ضده الأول فعلا حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش، وان كان التسليم قد أرجيء إلى ما بعد ذلك، وكانت محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة العامة للواقعة وهو احراز المخدر بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بقبول الدفع وبراءة المطعون ضدها استنادا إلى صدور الإذن عن جريمة مستقبلية، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ص ٤٩٠

• طلب الرشوة جريمة يصح اصدار اذن الضبط والتفتيش فيها - مثال •

متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالي يوم ١٧/٢/١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة طلب الرشوة وكانت الإجراءات التالية بما فيها اذن التفتيش تهدف إلى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة، وهو واقعة لاحقة لطلب الرشوة، فإن القول بأن الإذن

بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية، يكون بعيدا عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٧

• الأمر بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل •

من المقرر أن الأمر بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٩١٥

• يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين •

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاليه بتلك الجريمة، ولا يوجب القانون حتما، أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١٤/٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٣٩

• يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم، أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين .

من المقرر أن لكل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم، أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢٤٩

• الإذن بالتفتيش لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة جناية أو جنحة واقعة بالفعل ولا يصح بالتالى اصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل - مثال .

متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المطعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها، وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسلم مظهرا لنشاطه فى الجلب وترويج المواد المخدرة التى يحوزها، بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى المطعون ضده ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٢٣

• يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين •

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ قضائية جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٤٤

• ضبط جريمة وقعت بالفعل - مثال •

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشاهد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعن يتجر فى المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ بأجزاء منها بمسكنه، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة، وإذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبله، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ قضائية جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ س ٢٥ ص ٨٧٦

• لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بالتفتيش - مثال •

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات

الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة، ولا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولى ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات.

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١٩٧٦/٥/٣١ س ٢٧ ص ٥٦٩

• مثال لإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة •
من المقرر أن الاتجار فى المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو فى مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة منها لما كان ذلك، وكان يبين من محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٨ المرفق بالمفردات المضمومة أن التحريات أسفرت أن المطعون ضده يتجر فى المواد المخدرة على نطاق واسع بين محافظتي الدقهلية ودمياط ويستخدم فى ذلك السيارة ٨٤٩ رمسيس دقهلية وأنه قد استقل السيارة متوجهاً إلى ناحية عزبة البرج لشراء المواد المخدرة سالكا طريق الحمالة غرب النهضة دمياط عزبة البرج وأنه سيعود من نفس الطريق، وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله للمخدر بالسيارة باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه فى الاتجار بالمخدرات بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٦ قضائية جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ ص ٧٦٣

• لا يوجب القانون حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً فى اجراء التحريات •
من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته

أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ولا يوجب القانون حتماً يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً فى هذه التحريات، إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التتقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ قضائية جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ص ٨٧٩

• مثال لإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة • من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى ذلك الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن النقيب... قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويحتفظ بها معه وبمسكنه، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ قضائية جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ س ٣٠ ص ٩٦٢

• الدفع ببطلان الإذن لصدوره معلقاً على جريمة مستقبلية - دفع فى غير محله - مثال • لما كانت مدونات الحكم قد أبانت فى غير ليس أن جرائم فتح وإدارة الطاعنة مسكنها للدعارة وتسهيلها لباقي المتهمات واستغلال بغائهن كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها إليها

وقت أن أصدرت النيابة العامة اذن الضبط والتفتيش وكان ما جاء بهذا الإذن من اجراء الضبط والتفتيش حال وجد مخالفة للقانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وهو ما حدث فعلا على النحو الذى أورده الحكم لم يقصد به المعنى الذى ذهبت إليه الطاعنة من أن يكون الإذن معلقا على شرط وانما قصد به أن يتم التفتيش والضبط لهذا الغرض أي حال وقوع احدي الجرائم التى فتحت الطاعنة مسكنها وأدارته من أجل اقرارها باعتبار أن هذه الجرائم من مظاهر هذه الإدارة وذلك الفتح بها مفهومه أن الإذن انما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنة وليس لضبط جريمة مستقبله أو محتملة، فان النعي على الإذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبله يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ قضائية جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ س ٣١ ص ١٠٢٩

• الدفع ببطلان الإذن لصدوره معلقا على جريمة مستقبله - دفع فى غير محله - مثال آخر •

لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن المقدم... قد استصدر اذن من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعنة تحرز وتحوز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطها حيث عثر معها على المخدرات المضبوطة، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنة، لا لضبط جريمة مستقبله ويكون الحكم فيما انتهى إليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعنة فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٤ س ٣٧١ ص ٦٤

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٦ س ٣٧ ص ٩٤

• مثال لإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة •

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته بما لا ينازع الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه أن المقدم... قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش لضبط ما قد يحوزه الطاعن من مخدر بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويحوز ويحوز كميات منها لهذا الغرض

ويستخدم السيارة.. ملاكي إسكندرية فى ترويجها، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة.

الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٠٨٥

• الإذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات اجراء من إجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين .

الأصل فى الإذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات انه اجراء من إجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة جنائية أو جنحة وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية.

الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٩٤٣

• الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالات التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو من النيابة العامة وفقا لأحكام القانون .

لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حرية الناس والقبض عليهم وتفتيشهم بغير حق وقد كفل الدستور بوصفه القانون الاسمي صاحب الصدارة هذه الحرية باعتبارها حقا طبيعيا للإنسان لا يمس الا فى الحالات التى نص عليها فى المادة ٤١ منه فى قوله : ان الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالات التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر القاضي المختص أو من النيابة العامة وفقا لأحكام القانون.

الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٩٣٠

• مثال لإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة •
لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن العقيد... قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش،
بعد أن دلت التحريات على أن المتهم يزاول نشاطا في تجارة المخدرات، فإن مفهوم ذلك أن الأمر
قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، وإذا انتهى
الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه
وليس عن جريمة مستقبلية، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ويكون منعي الطاعن في هذا
الخصوص لا محل له.

الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠/١١/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٢٠٤

٢. أن تكون هناك تحريات كافية وجدية سابقة على اذن التفتيش

يلزم أيضا أن يكون هناك اتهام موجه الى شخص المراد تفتيشه أو تفتيش مسكنه أو توجد قرائن
تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، فيشترط لصدور الإذن بالتفتيش أن يكون مسبقا
بتحريات جديده يرجح منها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه، وأن تكون تلك التحريات كافية
لتسويغ اصدار الإذن من سلطة التحقيق، وتقدير جدية وكفاية تلك التحريات السابقة على صدور
الإذن بالتفتيش موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وقد قررت محكمة النقض
أنه يشترط لالتهام إلى تفتيش مسكن المتهم إعمالا لنص للمادة ٩١ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بديء به فعلا أو في حالة فتحه أو بده، وتتحقق هذه
الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع
جناية أو جنحة ووجود قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا
وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق، إذ يصبح المحقق في هذه الحالة
متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة
التحقيق ويرخص القانون في اتخاذها كعنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن
المتهم دون توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي •

والقانون لا يوجب حتماً، أن يتولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو مما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، ما دام انه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات، وتقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالتفتيش وسلامتها أمر موكل للنيابة العامة تحت لرقابة محكمة الموضوع .

تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالقبض والتفتيش وسلامتها هو من خصائص النيابة العامة، وهي تخضع في ذلك لرقابة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ٣/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٠٣

• تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالتفتيش وسلامتها أمر موكل للنيابة العامة تحت لرقابة محكمة الموضوع - مثال .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت هذه المحكمة قد أقرت تلك السلطة على ما ارتأته في هذا الصدد فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعه احراز الجوهر إلى الطاعنة، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ص ٨٥٢

• تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالتفتيش وسلامتها للنيابة العامة تحت لرقابة محكمة الموضوع •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع دون اشتراط لأن يكون الإذن مسبقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ص ٦٥٠

• تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتي أقرتها عليها فانه لا يجدي المتهم نعيه أن اذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية - قضاء مستقر •

تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتي أقرتها عليها فانه لا يجدي المتهم نعيه أن اذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٦ قضائية جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ص ١٧٥

• متى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع •

يكفي لصحة اذن بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ص ١٣٤

• تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية والأمر فيها لمحكمة الموضوع يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانبا الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها.

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٠

• تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي تقدرها سلطة التحقيق .

ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بعد حصوله على الإذن بتفتيش المتهمين، مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الإذن وتحينا لفرصة ضبطهما، وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الإذن.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٩٥

• يلزم فقط وجود تحريات جدية وكافية لاصدار الإذن .

ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من ان التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر فعلا ، هو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٨٦٥

• لا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه طالما قدرت أن التحريات السابقة على صدور الإذن جدية وكافية لصدوره .

تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى أقرتها عليه فلا يجدي المتهم نفيه ان اذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية، مما لا يجوز معه مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٣ س ١٤ ص ٤٨٠

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧١٠

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧١٥

٠ انتفاء المصلحة فى الدفع ببطلان التفتيش - مثال ٠

من المقرر أن تقدير جدية التحريات التى بنى عليها اذن التفتيش موكول لسلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، فمتى أقرته تلك السلطة على ما ارتأت فى هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها فى عقيدتها ولما كان موضوع الإذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعينة بذاتها وهى سيارة الطاعن فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الإذن بدعوى تعميم مدها وامتداده إلى كافة السيارات الأجرة التى يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لانتفاء مصلحة الطاعن فى هذا الدفع ٠

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧٠٠

٠ الخطأ فى بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنعي على جدية التحريات التى انصبت أصلا على اتجار الطاعن فى المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ٠

لما كان محور التحريات لاصدار الإذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الإذن بناء عليها، فإن الخطأ فى بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنعي على جدية التحريات التى انصبت أصلا على اتجار الطاعن فى المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضري التحريات وضبط الواقعة فى خصوص نوع السيارة التى كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم فى مدوناته لا أثر للتناقض فيه، ولا تثريب عليه ان هو لم يعرض لهذا التعارض ما دام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه، ولا عليه ان هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد الذى استهدف به النيل من اذن التفتيش، ما دام أن الطاعن أو المدافعين لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٤٣

• لا يجوز مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه طالما قدرت أن التحريات السابقة على صدور الإذن جديّة وكافية لصدوره •

تقدير جديّة التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائغة التى أوردتها فى حكمها أن المنزل الذى صدر الإذن بتفتيشه خاص بالطاعن وخلصت من ذلك إلى صحة الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه، فلا يجدي الطاعن مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٥٠

• تحريات غير جديّة - سلطة محكمة الموضوع فى إهدارها •

تقدير جديّة التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش وان كان موكولا لسلطة التحقيق، الا ان الأمر فى ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهى الرقابة على قيام المسوغات التى تراها سلطة التحقيق مبررة لاصدار الأمر بالتفتيش فإذا هى فى حدود سلطتها التقديرية أهدرته نتيجة عدم اطمئنانها إلى ما تم من تحريات أو تشككها فى صحة قيامها أصلا أو أنها فى تقديرها غير جديّة، فلا تثريب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٢٠٤

• يلزم فقط وجود تحريات جديّة وكافية لاصدار الإذن •

متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جديّة سبقت صدوره فعلا، فلا يؤثّر فيه ما قاله تزيّدا استدلالا على جديّة التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا.

الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣ س ٧ ص ٤٨٩

• لا يجوز مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه طالما قدرت أن التحريات السابقة على صدور الإذن جديّة وكافية لصدوره •

من المقرر أن تقدير جديّة التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن، فلا معقب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٧٢

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٣

• سلامة الاستدلال على جديّة التحريات - مثال •

إذا كان التفتيش قد حصل بمنزل المتهم بعد أن أيقنت سلطة التحقيق صلته بالمتهمين الآخرين وأنه ضالع معهم فى تهريب المخدرات والاتجار فيها وقد ضبط بعض المتهمين متلبسا بجناية بيع المخدرات قبل اجراء التفتيش لمنزل المتهم بفترة وجيزة فان الإذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية، ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا والاستدلال بما أسفر عنه هو استدلال سليم.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧١٦

• يصح أمر الضبط والتفتيش الذى صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التحريات التى أجراها ضابط البوليس الحربى وسؤاله بشأنها •

مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى يونية ٩ سنة ١٩٥٣، أن رجال البوليس الحربى مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل حالة على حدة وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن هو أنه أسبغ على رجال

البوليس صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها فى ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جاويش بالفوات المسلحة قد نسب إليه احراز مواد مخدرة فان أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذا لإذن النيابة صحيحة كذلك.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ س ١١ ص ٥٤١

• سلطة المحكمة فى إقرار سلطة التحقيق على ما رأته من جدية التحريات وكفايتها لاصدار

الإذن.

إذا كان الحكم قد رد على دفع المتهم ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه على أساس خلو الدعوى من التحريات بقوله أن الضابط أثبت فى محضره من الوقائع ما يوحي بصحة التحريات وجديتها، وقد أخذت النيابة بتلك التحريات وأصدرت الإذن على أساسها وفى حدود سلطتها فان هذا يفيد أن المحكمة أقرت سلطة التحقيق على ما رأته من جدية هذه التحريات.

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٢ س ١١ ص ٨٧٥

• لا يشترط أن يكون الإذن مسبوقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق، تحت إشراف محكمة الموضوع دون اشتراط أن يكون الإذن مسبوقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا

وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلته المطلوب تفتيشه بها فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا القانون.

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ قضائية جلسة ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ص ١٠٨٧

• سلطة المحكمة في اصدار التحريات لعدم جديتها لا معقب عليها فيه .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ولما كان الثابت أن المحكمة انما أبطلت اذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريه عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله، فذلك لقصوره فى التحري مما يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه بتنفيذه ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ فى ذلك الاسم، وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ قضائية جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ص ٣٣١

• متي اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٥٧٨

• تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتي أقرتها عليها فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ ص ٢٠ ص ٩٧٦

• الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها فلا ينال من جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه الإذن .

لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه الإذن لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ ص ٢٠ ص ٩٧٦

• يلزم أن يكون أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره .

ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ ص ٢٠ ص ١٤٧٩

• الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها وشمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة، وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية، لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات، لأنه لا يمس ذاتيتها .

لئن كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية، التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الأمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات أو أن تطرحها جانبا، الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وإذ كان ذلك، وكان شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة، وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية، لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات، لأنه لا يمس ذاتيتها، إذ الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها.

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١٤/٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٣٩

• تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش، هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق، تحت اشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالقانون لا بالموضوع.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ قضائية جلسة ٢٧/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥١١

• خلو محضر التحريات من اسم والد المأذون بتفتيشه لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات .

ان إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر الاستدلالات، لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ قضائية جلسة ٢٧/٥/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥١١

• الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات - دفع جوهرى تلزم المحكمة بالرد عليه .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وان كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، الا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء، فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه بأسباب سائغة بالقبول أو بالرفض.

الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤١ قضائية جلسة ٢٠/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٨٠١

• متي اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا

• بالقانون

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها، فلا يجدي الطاعن مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ قضائية جلسة ١٧/١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨١

• سلطة المحكمة في تقدير جدية التحريات - مثال

ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن تري في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة احراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا تري فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ قضائية جلسة ١٧/١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨١

• الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها ولا يقدر في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافا لما ورد بمحضر التحريات

تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ولا يقدر في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافا لما ورد بمحضر التحريات لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٥٩

• متى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا

• بالقانون

الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق، تحت رقابة محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض، أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط المتهم بمقهاه محرز للحشيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣ س ٢٣ ص ١٠٨٠

• لا يوجب القانون حتما أن يتولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به .

أن القانون لا يوجب حتما أن يتولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ص ٢٧

• متى اقتنعت المحكمة بتوافر مسوغات اصدار الأمر بالتفتيش فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره على ما أفصحت عنه في حكمها فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

• سلطة المحكمة في تجزئة محضر التحريات - مثال •

للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة، ولها في سبيل ذلك أن تجزيء هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه، ومن سلطاتها التقديرية أيضا أن تري في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا تري فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات كمسوغ لاصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها مما يقنعه بأن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار به وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته في إثارته لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

• لا يوجب القانون حتما أن يتولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به - مثال •

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ولا يوجب القانون حتما أن يتولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطالب بالاذن له تفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية به أو معرفة لمنزله بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما

وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ قضائية جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ س ٢٤ ص ٦٢٤

• شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشه لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات •

من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشه لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم اغفال ما تضمنته التحريات عن متهمين آخرين أو عن صدور اذن بتفتيشهم، لأنه ما دام هذا الجزء من التحريات أو من الإذن لا علاقة له بموضوع الدعوى المطروحة فإنه ليس هناك داع يقتضي إثبات الحكم في مدوناته.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ قضائية جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ س ٢٥ ص ٥٢٣

• تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لاصدار اذن التفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لاصدار اذن التفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٥٨

• متى اقتنعت المحكمة بتوافر مسوغات اصدار الأمر بالتفتيش فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة

النقض، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٦ قضائية جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ س ٢٧ ص ٩١٩

• لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به - مثال •

لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بما قرره الضابط بالتحقيقات من أنه قام بالمراقبة بنفسه فإنه لا يقبل من الطاعنين مجادلتهما فى ذلك أمام محكمة النقض ومع ذلك فإنه لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطالب الإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه وصدق ما تلقاه منهم من معلومات، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ قضائية جلسة ١٩٧٧/٤/٣ س ٢٨ ص ٤٣٦

• متى اقتنعت المحكمة بتوافر مسوغات اصدار الأمر بالتفتيش فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض •

لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالتحري عنه بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه فى وسائل التنقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق

تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت مما جاء بمحضر التحريات وأقوال الضابط شاهد الاثبات بجدية هذه التحريات التي بني عليها اذن التفتيش وتوافر مسوغات اصداره فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ قضائية جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ص ٤٥٣

• شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها.

لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش موكولا إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون خاصة، وأن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ قضائية جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ س ٣٠ ص ٥٨٨

• إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر جمع الاستدلالات لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات - مثال •

لما كان القانون لا يوجب حتما، أن يتولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو مما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، ما دام انه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كان إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر جمع

الاستدلالات لا يقدر في جديفة ما تضمنه من تحريات وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق، فإنه لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ قضائية جلسة ١٩٨٠/٦/٩ ص ٣١ ص ٧٤٢

• لا يعيب الحكم التزيد مادام قد دلل على اقتناعه بديفة التحريات السابقة على اصدار الإذن بالتفتيش •

لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة عن تصرفها في ذلك كما هو الحال في الدعوى الراهنة فلا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وما استطرده إليه المحكمة من قولها والتي كشفت عملية الضبط عن صحتها انما بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها لجدية التحريات التي انبني عليها اذن التفتيش ولا يتأدى معه ما يذهب إليه الطاعن من أن سبب اقتناع المحكمة بجديتها.

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ قضائية جلسة ١٩٨١/١١/٤ ص ٣٢ ص ١١٣

• عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم ايراده محددًا في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جديفة ما تضمنه من تحريات •

لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينافع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق فضلا عن أن عدم ذكر بيان

دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراده محمداً في محضر الاستدلال بفرض حصوله لا يقدر بذاته في جديّة ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٨٣٨ قضائية جلسة ١٣/١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٩٥

• عدم إيراد اسم المتهم كاملاً ومحل إقامته محمداً في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جديّة ما تضمنه من تحريات •

تقدير جديّة التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، عدم إيراد اسم الطاعن كاملاً ومحل إقامته محمداً في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جديّة ما تضمنه من تحريات.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ قضائية جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٨٤١

• عدم إيراد محل إقامة المتهم محمداً في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جديّة ما تضمنه من تحريات •

من المقرر تقدير جديّة التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد أقنعت بجديّة الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن كما هو الحال في الدعوى، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك، وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن الأول محمداً في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جديّة ما تضمنه من تحريات، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٨/١٠/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٦٣٦

• القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته، ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالأذن •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته، ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالأذن.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ س ٣٥ ص ٨٢٩

• يلزم توافراً للدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو لحرمة مسكنه .

من المقرر أن كل ما يشترط لإذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو لحرمة مسكنه.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١١٧

• لا ينال من صحة الإذن بالتفتيش خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن .

من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لأذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١١٧

• لا ينال من صحة اذن التفتيش عدم تحديد موقع الزراعة أو خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو تحديد محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش، هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط

شكلا معيناً لإذن التفتيش إلا ينال من صحته عدم تحديد موقع الزراعة أو خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو تحديد محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن.

الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٧/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٤٠٩

• تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب - مثال لتحريات غير جدية وغير كافية •

لما كانت المحكمة قد أبطلت اذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينه من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم الأول لتوصل إلى عنوان المتهم وسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنه، فإن ذلك يفصح عن قصور فى التحري يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذ، وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ٩/٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٥٥٥

• تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية - قضاء مستقر •

ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٦٤

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٥٠٨

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٥٦ ق جلسة ٤/٦/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٦٣٠

الطعن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٩٣٢

• لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التي انبني عليها خطأ مجري التحريات في تحديد الجهة الادارية قسم الشرطة التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش •

لما كان الأصل أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع وكان الثابت أن النيابة العامة قد اطمأنت إلى جدية التحريات التي ضمنها الشاهد الأول محضره، كما أن المحكمة تشاركها في اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات، ومن ثم يكون اذن النيابة العامة قد صدر صحيحا في نطاق الحدود التي رسمها القانون هذا ولا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التي انبني عليها خطأ مجري التحريات في تحديد الجهة الادارية قسم الشرطة التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش، إذ ان مفاد هذا الخطأ هو مجرد عدم إلمام مستصدر الإذن إماما كافيا بالحدود الجغرافية لكل من قسمي شرطة مينا البصل و الدخيلة الذي يجمع بينهما حي واحد المكس، وطالما أن المسكن الذي اتجه إليه مجري التحريات وزميله... وأجريا ضبط المتهم به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش، ومن ثم فان هذا الدفع يكون غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون متعيّنا رفضه.

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/١/٣٠ س ٢٧ ص ١٧٣

• يلزم قيام الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه •

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحه قد وقعت من شخص معين، وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٥ جلسة ١٩٨٦/٢/٣ س ٢٧ ص ٢٢٦

• لا يصح الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات بوقائع لاحقة على تحريات الشرطة وإصدار الإذن بالتفتيش لأن شرط صحة اصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما يقتضي من المحكمة حتى يستقيم ردها على الدفع أن تبدي رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه - مثال لرد غير سائغ.

لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية اصدار الإذن بالتفتيش وان كان موكلا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، الا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعيّن على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري، وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن مشاهدة الضابط لأشخاص يحتسون الخمر بمحل الطاعن وضبط زجاجتي خمر مفتوحتين بالمحل دليل على جدية تحريات الشرطة، وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع، ذلك بأن مشاهدة أشخاص يحتسون الخمر وضبط زجاجتي خمر مفتوحتين هو عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلي اصدار الإذن بالتفتيش، بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش، فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه، لأن شرط صحة اصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما يقتضي من المحكمة حتى يستقيم ردها على الدفع أن تبدي رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه، وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية اصدار الإذن من سلطة التحقيق، أما وهي لم تفعل، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال لما كان ما تقدم، فانه يتعيّن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن، وذلك بالنسبة للطاعن والى المحكوم عليها الأخرى التى لم تقرر بالطعن لاتصال الوجه الذى بني عليه النقض بها.

الطعن رقم ٤٤٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١١ س ٣٧ ص ١٠٥٩

• عدم ذكر المحل التجاري الخاص بالطاعن فى محضر التحريات لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأتة لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا يناع الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق وكان عدم ذكر المحل التجاري الخاص بالطاعن فى محضر التحريات لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحر.

الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٠٨٥

• تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل شرط صحة اصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحاديثه مما يقتضى من المحكمة أن تبدي رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه - مثال لرد غير سائغ •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية اصدار الإذن بالتفتيش أو التسجيل ولئن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان ذلك الإذن فانه يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض بأسباب سائغة لما كان ذلك، وكان الحكم قد عول فى رفض الدفع ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول أن الضبط دليل على جدية التحريات، فانه يكون قاصرا لأن ما ساقه فى هذا الشأن ما هو الا عنصر جديد فى الدعوى لاحق على التحريات وعلي اصدار الإذن بل انه هو المقصود بذاته من اجراء التفتيش أو التسجيل، فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلا على جدية التحريات السابقة عليه، لأن شرط صحة اصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح

معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحاديثه مما كان يقتضي من المحكمة أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه، وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون فوق قصوره في التسبب معيبا بالفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٩٤٣

• شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها، لأنه لا يمس ذاتيتها.

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش، هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون خاصة وان شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها، لأنه لا يمس ذاتيتها.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٢٠٧

• لا ينال من صحة اذن التفتيش الخطأ في محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم السيارة التي يستخدمها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته الخطأ في محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم السيارة التي يستخدمها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/٤/١٩٩١ س ٤٢ ص ٦٥٢

• ٣. أن يصدر الإذن من عضو نيابة مختص مكانيا لمأمور ضبط قضائي مختص مكانيا ونوعيا •

تنص المادة ٣١٩ من التعليمات العامة للنيابات بضرورة أن يصدر الندب للتفتيش كتابيا من عضو

النيابة المختص مكانيا، وأن يصدر لأحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا .
وعلى ذلك فإنه يلزم لصدور الإذن بالتفتيش صحيحا أن يكون صادرا من عضو النيابة المختص
مكانيا بمكان وقوع الجريمة، أن يصدر لمأمور ضبط قضائي مختص مكانيا ونوعيا، والعبارة في
الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخي ظهوره إلى
وقت المحاكمة، فاستصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من
المحكمة ردا خاصا، ما دام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

والقانون لم يشترط شكلا معيننا لإذن التفتيش ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم
وكيل النيابة مصدر الإذن المذكور، إذ العبارة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير انما تكون
بحقيقة الواقع وان تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة، والأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما
لم يقم الدليل على خلاف ذلك .

فوكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون بمباشرة
إجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية، فالأمر بالتفتيش الصادر
من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحا صادرا ممن
يملكه بغير حاجة إلى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة، كما أن لرئيس النيابة حق
ندب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨
من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء وهذا الندب يكفي
فيه أن يتم شفاهة عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق
الدعوى

كما أن رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه يختصون بأعمال التحقيق في جميع
الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها، الأول بناء على حقه الواضح في
القانون، والآخرين بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه تفويضا أصبح على
النحو الذي استقر عليه العمل في حكم الفروض، بحيث لا يستطيع نفيه الا بنفي صريح، واذن فان

وكيل النيابة إذا أصدر إذنا فى التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذى يعمل هو معه لا يكون قد أخطأ.

كذلك فان لمساعد النيابة حق اجراء التحقيق فله أن يصدر إذنا فى التفتيش الذى ينتج دليلا فى الدعوى، كما ان أعضاء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة محكمة الاستئناف التى هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استند عليه العمل فى حكم المفوض، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه، ومن ثم فان اذن التفتيش الصادر فى هذه الدعوى باعتباره عملا من أعمال التحقيق يكون قد صدر ممن يملك اصداره